

أثبت على قاعدتين الأولى أن الله عز وجل يراد به  
العلم الذي المنفعة والمعتزلة الأولى أن المعرفة  
معها من هذه الحقيقة كما قال المان المدور ليس في  
عندهم وكان ما المجازية بمعنى ليس ظاهر غير لبيبا  
ثم جعل التام في رتبة المدور البسيط الممكن الوجود  
وأما المدور المتشعب لانه فلا يرى الاتفاق وليس  
بشيء وكذلك الهيئة المكية المدور وفيه لاشك في انها  
غير متمية وليست بشيء مطلقا سواء كان في حيز الحيز  
او المخلوقا لا يخالف لنا من التصديق والمعتزلة و  
والمشغية المخالفة لاهل السنة كما تبين عليه لتسوية  
شرح المعنى كما تبين على ما ذكره بعض شرح هذا الكلام  
من توحيد الكمال من الهام ثم قوله والتمسك على القدرة  
فاسد اي من جهة لرفق القدر ثم وهو كذلك اذا قدر  
صفة تامة فلا بد من وجود تعلقها وجود المفرد ورات  
اذلا وهو مستان في ذم العالم المنوع على تعلق الكلا  
والعلم والسمع والبصر كعلمته تمام قوله ما ذكره بعض  
المحققين في احوال المجزئية في ما شئت على الواسطي  
يعلم المحض من كلام سعد الدين لقسار في شرح  
المفاهيم ما صفة ويحصل من هذا ان الله تعالى  
يتعلق بالانسان على التفصيل وهو الحق لا لا شك  
فيه وان ساق اليه الدليل فيجب اعتقاده وان ساق  
الوجه فيه لعدم نظيره وبالفهم المحض في البصر  
وزعم ما يعلم قوله الويود فهو عليه على التفصيل

وما علم من المجازات انه لا يوجد فالعلم يسترسل  
عليه وحاصل قوله انه لا يتم في العلم بزعمهم انها  
والتفصيل فاما ان ثبت مفصل مع الشاهي اول  
يتناهي مع الاسترسال ثم اخذ لقوله تفسيره وازد  
بالاسترسال قيل انه اراد علمه بذلك لكونه علما  
كليا بمعنى انه يعلم شيئا فلا بد ان يدرج في حقيقة  
ما كجنتاهي كما يعلم حقيقة لبيبا من المدرج تحتها  
جميع اهاد البياض وهذا القول الفلاسفة ومنهم  
من قال اراد بالاسترسال ان تلك المجازات التي عملها  
انديقا انها لو وجد فالعلم صالح لان يتعلقها  
على التفصيل وهذا باطل ايضا لما يبرز عليه من اجل  
وقد جمع المسلمون على ان نعيم الجنة وعذاب  
الكفرا لا نهاية له والله يتأهل هو القائل لما يريد  
ولا يصور ذلك الامع العلم بجميعها على التفصيل  
انتهى لكن ذكر الشيخ محمد الخراشي في ما شئت على  
السوسية نافلا عن شيخ مشايخه ابو ذكريا يحيى  
ابن عمر الزواوي في العلق الصلوي العلم من غير  
لزوم جهله في بعض الصور وهو قوله العلم بالواقع  
تامة للوقوع لان الحق يعلم في الازل ان المحض  
سيف في زمن كذا فقبل وقوعه كما يتعلق علمه بتجا  
بان سيعم ولا يتعلق بوقوع الاعد ووقوعه وهو صفي  
قوله العلم بالوقوع تابع للوقوع وتعلقه بالوقوع  
قبل الوقوع صلاحي وهذا الوقوع تجزي وان